بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الولي الحميد • خالق الشقي والسعيد • جاعل كل ميسر لما خلق له فليس لأحد عنه محيد • وقد نبه من كان ضعيفا صغيرا حين بلوغه • وقد كان خبيرا بأبيه والديه وحمل أمانة وارضاعه وتحملها اشرا خطيرا بما تضمنه النص عن قوله الأبدي وليا ولا أقل السماع آفة • وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا اقرن فرطوا فيما وله رضيعا • ولو فقيرا • لتذاهم نفسه من التوجه عليه والبدل بالسب والخسران لاتباعه هوى نفسه وشحها بطول الزمان • وقد نبهه المصطفى الرسول بقوله كفى بالمرء إثما ان يضيع من يعول • وتغافل فطن ان يعتذر بترك الفرض عليه لقيام غيره عنه بولده المنسوب اليه فضيعه حظامه وقد اخبر المصطفى المنزه عما لا يحمد عنه بقوله لا تنفعه الندامة فقال ضر فرق بين الوالدة وولدها فرقا فامة بينه وبين اجتنه يوم القيامة • وهذا كناية عن حجبه عن الجنة وابدان يدخوله النار اذ هو الشرق لبعده عن لاحة بداد الكرامة والوقار لانه اضاع صغيرا وارتكب كبيرة • والصلاة والسلام على سيد الانبياء وسنه الابرار وكان تمام التاسع عشر من رحمة الاحمر قد شتى

وبعد فيقول المبتدئ الضعيف بين الموالي حسن الشرنبلالي الحنفي هذه رسالة سميتها كشف القناع الرقيع • وقد سئلت عن رجل طلق زوجته

قولنا غير رجعي غير خروج قرئها التي يسقط عددها ويوميتان واحد عشر من جملة عدد خروج قرئها التي يسقط عددها خير الدين بالمصطفى كفى بذلك يكون الباقي التاريخ وهو الف ومئة وستون وهذه ارسلتها للشيخ الامام العمدة العلامة شيخ الاسلام خير الدين حفظه الله تعالى فعفى الامام برملة يافا عن القدس الشريف بالحقيقة الطريقة فبعد ارساله الي نظمه التالي • وليس لي معرفة بصناعة النظم غير شيء ما يحصل بارادة الله تعالى مشاكلا له فالحقته لئلا يبقى تذكارا للدعاء لنا وله وشاء الله تعالى بيديم نفعه ويحفظ اولاده ومن يأوي به واخواننا اجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والحمد لله وحده

الرسالة المسمون كشف القناع الرقيع عن مسئلة • التبرع بما يستحي الرضيع تاليف العلامة الشيخ حسن الشرنبلالي الحنفي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين امين

تم

وفرض لصبي له عليه قدر اليسير اخر من ان يذكر لاصه
في تبقيره اذا ضاع وحضانته اذا لقيام به والشهر شم
اراد قطع ذلك التردد عواه وجود متبرع به بالرضاع
وانه على التراخي • او سكت عن الاعسار لظهوره كذا
قيل لا اثر على الاذن اشهد على فلان بخذا الصغير من
وتهود ويدفع اليه عند الحاكم المحرر افتوا
ماجورين غير ناظرين لمجرد ما كتبه مؤلفه وسطروا او
الاستند لا وبيتوا وجه الصواب والله يرشدكم الله الكريم
المتعال • وبلغكم من فضله اكثر الآمال فاجبت
طامعا في جزيل الثواب من الكريم الوهاب • وقلت
الحمد لله ملخص الجواب الام اخق بولد قبل الفرقة
وبعدها وما تقتضاعدتها لما لا اجرة على الحضانة
ولها اجرة اخرى على الارضاع ويلزم الوالد الاجرين
وبانفاقه على الصغير لكسوة ودواء من غير بما
فاذا عرف وجود متبرعة لها خذ الولد من امه فيبقى
عندها له ختمها فانها الحضانة وتاتي المتبرعة
لترضع الصغير عندها لياه لانها ازال النشوم بارضاعه
حتى يشبع كلما طلبه كيلا يملك او يرضع جوعا لملالة
حاله على طلبه • فان لسان الحاله انطق من لسان المقال
وبكاءه مؤذن بحاجته لثوبه للبرد او لالة منوم للحال
فكل عاقل لساع بكاءه يحسن ارضاعه على تحصيل مراده
وتيامها اليه باحسن المقال اذا طلبتا لام اجرة
الحضانة باسئال الصغير بدون اجرة فان الحق في

الحضانة

الحضانة لها وفي لحوقها لم تطلبه زيادة اكثر من اجرة
الاجنبية بغير فاحش لان الام اشفق وانظر للصبي
في الاخذ منها اضر لابنها وابا لولد فكانت اولى وكذلك
من مستحق الحضانة بعدها لم تكون اخوا باكرا باجرة
لا تزيد على اجرة الاجنبية نظرا للصغير ثم بعدها لام
يكون اخوا بالحضانة ام الام • ثم امهاتها وان علت • ثم
ام الاب • ثم امهاتها وان علت لان لها قرابة الولاد وهي
اشفق • ثم الاخت الشقيقة • ثم الاخت لام ثم
الاخت لاب • ثم بنت الاخت الشقيقة • ثم بنت
الاخت لام • ثم الخالة الشقيقة • ثم الخالة
لام • ثم الخالة لاب • ثم بنت الاخ الشقيق
ثم بنت الاخ لام • ثم بنت الاخ لاب • ثم العمة
الشقيقة • ثم العمة لام • ثم العمة لاب • ثم خالة
الام على ترتيبهن • ثم عمات الام على الترتيب • ثم
خالات الاب على الترتيب • ثم عمات الاب على الترتيب
وهكذا في الاجداد والجدات فيستحق الحضانة كل انثى
تدلي باصل على الترتيب ولا حق لبنات العمة والخالة
في الحضانة لانهن غير محرم ثم اذا لم توجد امراة من
محارم الصغير مستحقة الحضانة ممن تقدم تكون الحضانة
للعصبات على ترتيبهم في الارث على ما عرف فيه موضعه
يقدم الاقرب فالاقرب لان الولاية لحفظ المال والصغير
لا تدفع اليه غير المحرم من الاقارب كابن العم مع وجود ام الام
للصغير عصبة يقدم الاخ على الاجنبي على ترتيبهم عند

عند ابي حنيفة كاخ من ام وعم وخالة تحونهم لان
ولاية الانكاح عند فكذا الحضانة • قلت • انما
التفاوت في الشفقة لا تقدم على اصابة حق الصغير وتحق
الحضانة او تستحق اذا لم يرض باستمساك الصغير او الصغيرة
الا باجرة وبازيد من اجر المثل فحينئذ اذا تعذرت شروط
البقاء والصغير في المتبرعة كما سنذكر تقدم فاذا دخل
كان لا يدفع اليها الا اذا كانت خارجة او تخرج عادة
الاوقات فتزال المفسدة بمتابعته لا تستحق حضانته
فكيف اذا كانت المتبرعة بعيدة او اعلم ان الحضانة
حق الصغير لاحتياجه الى من يكفله فتارة يحتاج الى
من يتولى بشفقة بدنه في حضانته وتارة الى من يقوم
بحفظ ماله حتى لا يلحقه الضرر • وجعل كل واحد منهما
الى من هو اقوم به وافيد فالولاية في المال جعلت
الى الاب لوفور الجد الموفق لكمال العقل والقوة على تنمية
المال والشفقة والتجارة • واقتضاء الامر الالهي حق
الحضانة جعل الى النساء لانهن اقوم
على حفظ الصبيان ومعالجتهن وزيادة شفقتهن
ولا تفرغ للبيوت بخلاف كل حال • ولائمة • قد اودعنا
جرسالة • وقد علمت ترتيب مستحق الحضانة فاذا قدرنا
ان لا احد ممن ذكرنا للصغير من مستحق الحضانة
الا باجرة وبازيد من اجر المثل • فلا بد دفع الصغير
الاجنبية او الى يكون هذا او بوجد متبرع من جميع
من يستحق الحضانة عن امساك الصغير مجانة بدون

اجرة وترضى بها الصغير للاجنبية المتبرعة غاية
الارضاع بدون اجرة وترضى بها الصغير ممتنعا لها
لا يأخذ عليه اجرا • فالحق الاجنبية وتشتغ الارضاع
عند مستحق الحضانة او اني يكون هذا الشيء بنا الحكم عقلا
وعادة الا بطريق الترخص والتقدير • وقد اتفق المشايخ
على ان الاب يجبر على نفقة الصغير وعلى امه اذا
اذا استغنى عن النساء واذا كان للصغير ما لا تفق عليه
الاب منه ان شاء وان غاب المال لزمه ان يستدين لتفقه
ليرجع بما انفق هذا وله الرجوع ديانة ان انفق نية
الرجوع في مال الصغير • واذا كان كل من الاب والولد
فقيرا عند الامام الحضانة على الاب ان يتكسبا لهما
وينفق على اولاده الصغار • وقيل نفقتهم في بيت
المال • وهذا اذا كان الاب عاجزا عن الكسب حينئذ
يترك بيده نفقة يوم وليلة ويوم الاخر فحكمها الاستدانة
والانفاق ترجع على الاب وليعلم الاب انه لا فائدة
في حبسه لما يلزمه بعد خروجه مما فرض واستدانته
الا ترغيبا له الى الخروج ولا يتأنى ذلك في مقامه وجلوسه
بالحبس لاكثر من السنة ترضى نفسه بالبقاء في
الحبس ولا كل الصدقة اخراجا من حبسه وعادا فاذا علم
الاب انه مطالب بما يتجدد من فرض عليه بادر الى الخروج
للانفاق والكسب • تنبيه • علمت استحقاق الحضانة
على الترتيب • وينبغي القول بوجوب الحضانة على الام
وغيرها اذا امتنعت • صحح في شرح الكنز انها لا تجبر

وعليه الفتوى كما في الولوالجية والواقعات لانها عسى ان تعجز
عن الحضانة وقال الفقهاء الثلاثة ابو الليث
والهندواني وخواهرزاده انها تجبر اقول ينبغي
ان يكون ذلك الحكم في كل مستحقة للحضانة على الترتيب
لانه قيد في الظهيرية يجبر الاب بان لا يكون الصغير محل الحرة
وقد ضيعت بلبنها كفاية يدفع اليها لانا لا نرى ان تسقط
بتحقق الولد فصارت بمنزلة الميتة فانتقل الحق الى من يليها
من الحاضنات انتهى وقال الشيخ زين بن نجيم
رحمه الله تعالى وجدنا اختلفوا الترجيح في هذه المسئلة
فالاول الاقتداء بقول الفقهاء الثلاثة وكلام الحاكم
الشهيد يفيد ان قول الفقهاء الثلاثة ظاهر الرواية
انتهى قلت وهذا منه يخالف ضبيعه فيما
اذا اختلفوا الترجيح فانه يميل الى اتباع ما عليه الفتوى
ووجهه ظاهر فان المرأة عاجزة حقيقة وشرعا فلهذا
وجبت نفقتها على قريبها المحرم الموسر بمجرد نشوزها لوجود
عجزها خلافا لرجل تنبيه اخواه اذا وجدت المتبرعة
قال الزيلعي وان رضيت الاجنبية ان ترضعه بغير اجر
او بدون اجر المثل والام يأخذ المثل فالاجنبية اولى
انتهى يعني فترضعه عندها تاركة له كما ذكره في قوله ويأجر
من ترضعه عندها اي عند الام قلت
والمراد بالاجنبية اما حقيقة اذا فقدت النساء اللاتي
لهن الحضانة تبعا للام واما ان يراد الاجنبية في الجملة
ممن تلي الام لانها لا حق لها مع الام لا بتبرعها او طلبها

والله اعلم

والله اعلم قال في شرح النقاية للشيخ
عبد الرحيم الجامع لخواهر زاده فان وجدا لزوج من ترضعه بغير
اجر فلها ان لا تبقي الام اجرا لكل المرأة ترضعه عندها انتهى
وهو مقيد لكلام الزيلعي السابق وايضا صرح به
عند قولهم الكفرة وتأجر من ترضعه عندها اي الام كما ذكرنا
وذلك لان حق الحضانة غير حق الارضاع والحضانة للام
وان تبرعت بها كما ذكرناه فاذا انتهى الحق الى وجود عمة
مع الام وليست متزوجة بغير محرم للصغير فقد قال
في شرح النقاية ما نصه وفي الخانية والظهيرية صغيرة
لها اب وعم وعمة موسر اراد العم ان يزوجها ذو ترضع
الولد جاز اذا لا يمنع الولد عن الام وان تابى ذلك
وتطلب الاجر ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح
انها للام لانها ان تمسكه لا باجر ونفقة الولد فالام احق بالولد وانما
يبطل حق الام اذا حكمت في اجر الارضاع بأكثر من اجر مثلها
والصحيح ان يقال للام الى اخر واذا وجدت من يرضعه اقرب
من العمة من اهل الحضانة فالحق لها في المسألة الصغير غير
اجر كالام ترضعه العمة عندها او اقاربها العمة
ونحوها لكونها غير متزوجة بغير محرم للصغير لانها
حينئذ لا حق لها في اخذ الولد واما لها ان تتزوج بارضاع
عند من لها الحضانة واقول يستفاد من تقييدهم
العمة المتبرعة انتهى وحيث علمت ما قدمناه فقول

وعلله القنوي كما في الوالوالجية والواقعات لانها على ان تحوز
عن الحضانة وقال الفقهاء الثلاثة ابو الليث
والهندواني وغيرهما زاده انها تجبر اقول ينبغي
ان يكون مدار الحكم في كل مستحقة للحضانة على الترتيب
لانه قيد في الظهيرية تجبر الام بان لا يكون للصغير خالة
وقد رضيت بانها كفاية يدفع اليها لانا لا نرى ان سقط
بتبرعها لو لقصارت بمنزلة الميتة فانتقل الحق لمن يليها
من الحاضنات تتبع وقال الشيخ زين بن نجيم
رحمه الله تعالى بحثا خلافا للترجيح في هذه المسئلة
فالاول لا قائل بقول الفقهاء الثلاثة وكلام الحاكم
الشهيد يدل على ان قول الفقهاء الثلاثة ظاهر الرواية
انتهى قلت وهذا منه يخالف ضابطه فيما
اذا اختلفا في الترجيح فانه يميل الى اتباع ما عليه الفتوى
ووجهه ظاهر فان المرأة عاجزة حقيقة وشرعا فهنا
وجبت نفقتها على قرينها المحرم المؤسر بمجرد فقرها لوجود
عجزها خلافا لرطل تتمة اخذا واخذت المتبرعة
قال الزيلعي وان رضيت الاجنبية ان ترضعه بغير اجر
او دون اجر المثل والام بخلافه فالاجنبية اولى
انتهى يعني فرضعه عندها تمام كما ذكره في قوله وبيسار
من ترضعه عندها اي عند الام قلت
والمراد بالاجنبية اجنبية حقيقة اذ فقدت النساء اللاتي
لهن الحضانة تبعا للام وانما ان يراد بالاجنبية في الجملة
ممن تلي الام لانها احق لما مع الام لا تبعد تركنا اولطلبها

زيلعي

زيلعي على الاجهن انتهى وقال في شرح النقاية للشيخ
عز شرح الجامع لخزانة الاسلام فان وجدا لزوج من ترضعه بغير
اجر فله ان لا يعطي الام اجرا لكن المراد برضعه عندها به
انتهى وهو مقيد لكلام الزيلعي بما وقع فاضطرح به
عند قولا لكنز ويسار من ترضعه عندها اي الام كما ذكرنا
وذلك لان حق الحضانة غير حق الارضاع والحضانة للام
ثم لمن يليها كما ذكرناه فاذا انتهى الحق الى وجود عمة
مع الام وليست متزوجة بغير محرم للصغير فقد قال
في شرح النقاية ما نصه وفي الخانية والظهيرية صغيرة
لها اب معسر وعمة موسرة اراد ت العمة ان تربيها الى ان ترضع
الولد بجاز وله ان لا تمنع الولد عن الام وان ابى ذلك
وتطلب الاجر وتفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح
انها لا تملك الام وان تمسكه لو لد بغير اجر وانما ان تدفعه
الى العمة وقابل الصحيح هو ما قالوه في البحر اذا الام اذا
ابت ان تمسكه الا باجر ونفقة الولد فالام احق بالولد وانما
يبطل حق الام اذا حكمت في اجر الارضاع باكثر من اجر مثلها
والصحيح ان ينبغي للام ان تأخذ واذا وجدت من يبذل اقل
من العمة من اهل الحضانة فالحق لها في اسئال الصغير بغير
اجر كالام وترضعه العمة عندها واما فيد تا العمة
ونحوها بكونها غير متزوجة بغير محرم للصغير لانها
حينئذ لا حق لها في اخذ الولد واما انها ان تتبرع برضاع
عند من لها الحضانة واقول ليستفاد من تقييد
العمة المتبرعة انتهى وحيث علمت ما قدمناه فنقول

يجب على الحاكم اذا ادعى لابن وجود مشتبرعة ان يحتاط فلا
يجيبه مجردا دعايه ولا مجرد حصول الشراة تدعي التبرع
لان الحق ثابت للام شرعا ولا يبطل بمجرد قول غيرها ولا
بحضور المدعية وطلبها اخذ الولد فانه قد يميل تواطيا
وتحيلا على الاستيلاء ما تقدر على الاب فانا لام لشفقتها
شفقتها لما ترى لاجنبية تريد اخذ الولد بدون
اجرة تترك الاجرة وتقبل على اخذ الولد بغير شئ وتحمل
الفقر ودلك يؤدي الى ما لا يحتمل لا ينعمل هذا الا
ذا القوة والارادة • والتغلب من رعاع العامة
وقد علمنا ان الحضانة حق الصغير على ما تقدم فعلى الحاكم
لطف الله به ان ينظر فاذا ما لنا لام الى ترك الولد عند
قدرتها على ترك الفرض مع امكان الولد ضرورة تؤتيها
واحتياجها لما تنول للبين المالك ان يحتاط في اشراء الصغير
وينظر في الام الاجنبية التي تدعي التبرع لدفع التهمة
مع الاية التحيل على الام لاضاعة الصغير وتحملها بالصغير
هل للاجنبية البين فلان ضيع نراعي الذي يتربى بالتبرع
بارضاعه • وحضانته • وتنال بها زوج ويرضى باخذ الولد
ويرضى برعايته لابنه في الرضاع والتهوية • والتيار
وكل المتبرعة قوة وقدرة على التيام بما لولد بين وكل
يرضى زوجها ظاهرا وباطنا بان يعتقد فيظاهر بكونه غنيا
سمح النفس رضي الاخلاق واسع النفقة تاركا لما يطلبه
الزوج من اجرة كيتركها للقيام بارضاع الولد ويرضى بطها
ما يليق بالمراضع لتكثير الكبرة وترك خدمة البيت للتفرغ

عن طبخ

عن طبخ • وغسل • وعجن • وغربلة قمح • ونخل دقيق • وغير
ذلك • وتستند بمصلحة الصغيرين وينفق على الصغير
فيما يحتاجانه وينظر القاضي بالسؤال من الجيران
الثقات لملاحظة حالها المتقدمة على التهمة من الارضاع
والتصبر على ازالة الخارج من الصغير والاجنبي وغسل
ثيابه من غايطه • خصوصا في زمان البرد وتصبر على غسل
جسده بما سخن وتصبر على التهمة في الليالي الطوال
خصوصا في شدة البرد فتترك الكن والغطاء والدخول
في فراشه وخيامه وتبادر للقيام لاخذ الصغير حين
بكاه واعطائه ثديها • وترجح ولدها الذي ولدته
وتقبل على الذي تبرعت بارضاعه او تصبر على اخذ الولد
جملة وتعطي للانثيا وخصوصا مع وجع عين واذن للصغير
فانه لابد له ليلا ولا نهارا • وربما قامت على اقدامها حالة
نومه فتنبهه وتلاطفه وتقدر به ليسكن ما به
ويترك الصياح من شدة وجعه • كلما تكرر منه ذلك •
فتكرر القيام به ليلا للضرورة كما في عادة المرضع وشاهد
لكل احد ليلا ونهارا ونحن نشاهد كالمانع امر ولدنا
الذي ليس منها عنه • وكذلك نرى ابراهيم وهم جميعا
واولادهم لولا ان الوالدة ترد يحنها على القيام لاضر
الولد • وربما تنهاه اترات كثيرة في كل ليلة مع بكاء
الصغير • وربما صب الماء على وجهها لغلبة نومها وثقله
عليها • وكسلها • وشدة تنبهها • ليتور • وتمسك
الولد بارضاعه • وحمله • وازالة بوله وغايطه الذي

احرق جسده بمثله الحرق التي قبلته وتغييرها بحرق قطاف
خافة • هل يستطيع المتبرعة ذلك كله وتستعد لجميع
محتاجات الرضيع من ثياب قطاف وخرق خافة غير
التي يلبسها الخارجة منه فيجب على والدها القاضي
حفظه الله تعالى ونور بصيرته اذا ثبت عنده انه
ليس للصغير شحي لحضنة الله ممن تقدم بيانه ان لا
يتبرع للوالد عند ابي متبرعة بارضاع ولدي
وحضانته حتى يحضرها وينظرها القاضي وينظر
فيما ذكرناه جميعا • ويحضر زوجها ان كان لها زوج
فان رضي وتصدق على ارادة التبرع فاذا لم ينظر
القاضي ذلك لا يصدقه ولا يقبل قول الوالد وسبي
الولد مع امه ويلزمه الاب بما يجب عليه للام لان
دعوى وجود المتبرعة لا يفعل غالبا الا الاجيلة على
الام ووسيلة المتوكيا القرر على الاب وفيه من
الضرر ما هو ظاهر لكل احد وكيف يترك الاجنبية بالتبرع
وتقدم عدم وجود ما ذكرناه ولزومه عليها وقد نص ائمتنا
على ان الام لو تسقط حضانتها بتزوجها بغير محرم للصغير
لما ان الزوج يجعله تزرا وينظر اليه شزرا والنذر
الشيء القليل والشذر النظر بغضب فيخرض طرف العين
لكرامته من ينظر اليه • ولما لو كانت الجدة التي استحقت
الحضانة بملك الولد بنت زوج بنتها الاجنبي جاز
للاب اخذه من الجدة لسقوط حضانتها بتزوجها بغير
محرم للصغير • ونحن نرى كما شاهدناه من المواضع

المتاجرات

المتاجرات لدخول الاجراء الوالدة على المرضعة اجرة
وافرة تقدر ما ترضيها ويطعمها ما احبت ويطعم
من عندها من اولاد وزوج فوائها فتطلق المجوز وتغيب عن
ارضاع الصغير بما توري المرضعة • مع كونه في بيت
وامه فلا يزال يتلطف بالمرضعة حتى تقبل على الولد
مع مشاركة لولدها واذا تكرر منها ذلك يطلب الوالد
غيرها فتسمع وتساعد على الحضور والارضاع وانا
علمت الثانية تطلب اكثر مما كان جعل لها لا يحصل منها
ما ترضي الام والوالد ويحصل للمولد من المرض لقلة
اللبن وتغيير ما هو ظاهر وقد يتكلف اجراء ثالثة
مرضعة معها ولدها ولا يحصل المراد منها لغلبة شفقتها
على ولدها دون الرضيع ولغلبة طبعها الجافي على لبنها
ولا تقدر على اتيانها لطباع اهل الرضيع والتلطف
النادر فمن علم منه ذلك كيف يقدم على التوى او على القضا
بجواز قول الاجير عند ي مرضعة متبرعة فيقدم على تكليف
الام يرفع الولد واخذه واسكانه بغير اجر ولا يفعل
ذلك الا من علم عدم استقامة حاله ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم تمت الرسالة وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه اجمعين سبحان
ربك رب العزة عما يصفون
وسلام على المرسلين
والحمد لله
رب العالمين

نهاية المخطوطة